

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

China's position on foreign military intervention

عنان عمار *

جامعة الجزائر 03

ammaranan14@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2022/07/17 تاريخ قبول المقال: 2022/08/15 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

يتناول المقال بالتحليل و النقد تطور الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية ، حيث تعتبر الصين الشعبية حالة خاصة من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الأممي كونها لم تقم و لم تشارك في تدخلات عسكرية واسعة النطاق قامت بها القوى الكبرى .

انتهجت الصين سياسة التعايش السلمي المعلن عنها في بداية خمسينيات القرن الماضي ، و القائمة بالخصوص على مبادئ رفض التدخل في الشؤون الداخلية ، عدم الاعتداء ، احترام سياسة الدول ، و حل النزاعات بالطرق السلمية طبقا للميثاق الأمم المتحدة .

بعد عودتها إلى الأمم المتحدة و استرجاع مقعدها الدائم (من تاويان) في مجلس الأمن سنة 1971 اتبعت الصين سياسة خارجية براغماتية اتسمت بتقادي المواجهة مع الدول الغربية . مجموعة من الاعتبارات تعلقت بإرادتها في العصرية و تنمية اقتصادها جعلتها تمتنع مرارا عن التصويت و لا تستخدم حق الفيتو ، في مجلس الأمن و بالتالي سمحت بصدور لوائح رخصت أو فوضت باستعمال القوة و استعملت كأساس لتدخلات عسكرية واسعة النطاق ضد العراق (1990-1991) ، أفغانستان (2001) ليبيا (2011) بالخصوص . و مع ما لحق من أضرار مباشرة و غير مباشرة جراء تلك التدخلات بمصالحها ، غيرت الصين من موقفها بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة السورية (2011).

و بتعاظم قوتها الاقتصادية و العسكرية و تزايد مراكز مصالحها الحيوية أصبحت الصين لا تستبعد هي الأخرى استخدام القوة ، على غرار القوى العظمى و تهدد بالتدخل العسكري لتسوية بعض النزاعات و منها الإقليمية و في مقدمتها تاويان التي تكتسي طابعا دوليا و داخليا .

أو حماية مصالح ذات بعد جيو استراتيجي ، كما هو الشأن بالنسبة للتحكم في بحر الصين الجنوبي ، أو المتعلقة بتأمين استثماراتها في القارة الإفريقية ، الشيء الذي يثيره مرة أخرى مسألة التوازن على

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

مستوى مجلس الأمن و شرعية قراراته و مدى انسجامها مع قواعد القانون الدولي ، و بالتالي يعيد طرح مسألة ضرورة مراجعة ميثاق الأمم المتحدة و إصلاح مجلس الأمن .
الكلمات المفتاحية: التدخلات العسكرية ، مجلس الأمن ، سياسة الصين الخارجية ، الموقف البراغماتي ، النزاعات الإقليمية ، المصالح الحيوية ، القانون الدولي

Abstract:

This is an analysis dealing with China's foreign policy regarding foreign military interventions. Of the five permanent members of the UN Security Council, with the right of veto, China appears to be the least interventionist state and thus presents a special case. long attached to the principles of peaceful coexistence declared at the beginning of the 1950s, and which are in particular non - interference in internal affairs, respect for the sovereignty of States, non - aggression and the peaceful settlement of disputes, it will adopt a pragmatic policy since its reintegration into the UN and the recovery of its seat on the Security Council in 1971. It will gradually adapt to the multiparty system. Its pragmatism will be accentuated with the end of the cold war. Economic reasons related to its desire to modernize and develop its economy weighed on the conduct of its external relations. Hence its position vis-à-vis the Western powers by abstaining from voting on Security Council resolutions authorizing military interventions against states such as those against Iraq (1990-1991), Afghanistan (2001) or against Libya in 2011. Learning from these interventions, China began a significant change in its position on the Security Council from 2011 on the occasion of the Syrian crisis. On the strength of its economic and military power, China, like the other great powers, does not now rule out the use of force for the settlement of certain territorial disputes such as that of TAIWAN or geostrategic disputes such as that of the control of the South China Sea (Southern Sea) or for the protection of its investments in certain African countries This raises the question of the functioning and balance within the Security Council, of the legality and legitimacy of its decisions. The revision of the United Nations Charter and the reform of the Security Council are thus more essential than ever for the preservation of international peace and security.

Keywords: Military interventions, the Security Council, China's foreign policy, the pragmatic stance, territorial disputes, vital interests, international law

المقدمة:

تعد الصين البلد الوحيد من بين الدول الأعضاء دائمة العضوية بمجلس الأمن الأممي، خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، الذي لم يرق بأي تدخل عسكري خارجي فبعكس الاعتقاد الذي ساد مع نهاية الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية بميلاد نظام عالمي جديد يسوده الأمن والسلم في العالم. عرفت هذه الفترة تزايد عدد التدخلات العسكرية الخارجية الواسعة النطاق للقوى العظمى وخصوصا للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سوء كان ذلك في إطار الأمم المتحدة، تحت غطاء الفصل السابع

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

من الميثاق أو في شكل تدخلات من جانب واحد¹ تقوم بها دولة بمفردها أو مشتركة مع دولة أو دول أخرى مثلما كان الشأن مرارا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة دول حلف الناتو (NATO). فكل الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن (المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين) باستثناء الصين كان لهم أن قاموا بعمليات عسكرية خارجية واسعة النطاق كان من أبرزها تدخل التحالف الدولي ضد العراق (حرب الخليج) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991 ثم احتلالها بمساعدة حلف الناتو لأفغانستان سنة 2001 وغزوها للعراق سنة 2003 بمشاركة بريطانيا وقد كان لدول حلف الناتو كذلك أنها شنت هجمات عسكرية كثيفة ومدمرة ضد صربيا (أو ما تبقى من يوغوسلافيا سابقا) في حرب كوسوفو سنة 1999 وضد ليبيا في الحرب الأهلية سنة 2011 أدت في الحالتين إلى تغيير نظام الحكم بهذين البلدين.

من جهتها روسيا اجتاحت جارتها جورجيا في أوت 2008 لتكرس بعد ذلك انفصال مقاطعتي "أبخازيا" و "أوسيتيا الجنوبية" عنها وتتلوها تدخلات عسكرية روسية أخرى في جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا وبالأخص في أوكرانيا سنة 2014 وضمها لشبه جزيرة القرم وسنة 2022 للحيلولة دون انضمام هذه الجمهورية بحلف الناتو إقامة قواعد عسكرية له بالقرب من الحدود الروسية. وبحجة محاربة الإرهاب وبطلب من حكومة كانت على وشك السقوط تدخلت فرنسا عسكريا في مالي سنة 2013.

ومع أن الصين بقيت بعيدة عن تلك التدخلات مكثفة بالانتقاد والتنديد في أغلب الأحيان إلا أن موقفها لم يذهب إلى حد استعمال حق الفيتو بمجلس الأمن لمنع صدور اللوائح التي رخصت باستخدام القوة في العلاقات الدولية لكنه عرف تغيرا مفاجئا منذ سنة 2011 بمناسبة الأزمة السورية بعد استخلاص العبر من التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا واستخدام الصين لحق النقض (الفيتو) بشكل قياسي لرفض التدخلات العسكرية في الشأن السوري. وبقدر ما يعبر ذلك عن الموقف المبدئي التقليدي لجمهورية الصين الشعبية المنتهج منذ نشأتها سنة 1949 والمنادي بعدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد جاء على غير العادة مغايرا للموقف البراغماتي للصين والذي اتسم بعدم المواجهة مع الغرب والمتبع منذ عودتها إلى الأمم المتحدة و استرجاع مقعدها الدائم في مجلس الأمن سنة 1971 الذي كانت تحتله تاوان. وإذا جاء ذلك كنتيجة لاستخلاص الدروس من الأزمة الليبية فإنه بدا كمنعطف هام في سياستها الخارجية خصوصا وأنه ارتبط بتحالف ضمني مع روسيا مع أنه يبقى مرشحا للتغير نتيجة للتحويلات العميقة التي يعرفها المجتمع الدولي وموازن القوى في العالم واتجاهه نحو تعددية قطبية في سياق

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

توترات دولية وتجدد لمظاهر حرب باردة جديدة² فهناك مجموعة من العوامل والدلائل تجعل من الصين لا تستبعد لجوئها إلى استعمال القوة في العلاقات الدولية الذي طالما عارضته في المحافل الدولية، ما يجعل موقفها مبهما يقع في منطقة رمادية يقوم على مفارقات، محاولا الجمع بين متناقضات يبدو من الصعب التوفيق بينها نظريا على غرار ما نلاحظه في سياستها الداخلية أين يقود الحزب الشيوعى ما يسمى ب"اشتراكية السوق" منذ تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي سنة 1978. فبعد عودة الصين إلى الأمم المتحدة واندماجها في المؤسسات الدولية عرفت سياستها تحولا تدريجيا واتسمت بالبراغماتية تحت ضغط ظروف داخلية وخارجية انعكس على موقفها من التدخلات العسكرية الأجنبية دون أن يحدث ذلك قطيعة أو يؤدي إلى تخليها كليا عن المبادئ التقليدية التي رافقت ميلاد الصين الشعبية، فانتجعت سياستها إلى التعامل والتأقلم مع المعطيات الجديدة بإهمال الجانب الإيديولوجي والتركيز على المصلح الاقتصادية لمواجهة التحديات.

لإدراك مغزى التحول دوافعه وخلفياته يتعين بداية استعراض الموقف المبدئي للصين من التدخلات العسكرية الأجنبية وتحوله التدريجي البراغماتي (المبحث الأول) ليتم بعد ذلك التطرق إلى الموقف الصيني، على ضوء صعودها المتنامي عالميا، نحو عدم استبعاد استخدام القوة وإمكانية اللجوء إليها من طرف الصين نفسها، في حالة الاقتضاء (المبحث الثاني).

المبحث الأول: من الموقف المبدئي التقليدي الى الموقف البراغماتي

عندما تم الإعلان عن ميلاد جمهورية الصين الشعبية في 1949/10/01 على إثر انتصار الثورة الشيوعية بدا من الضروري التأثير في السياسة الخارجية للبلاد على نهج مناهض للإمبريالية والاستعمار واستخدام القوة في العلاقات الدولية نتيجة ما عانته الصين من ويلات وما تعرضت له من عدوان سلط عليها من طرف القوى الاستعمارية الغربية خلال العقود السابقة، فبعد نهاية الحرب الأهلية³ وانتصار الثورة الشيوعية بقيادة ماوتسي تونغ وهروب "شان كاي شيك" إلى تايوان، كان من البديهي لدى قادة الثورة أخذ العبر من تاريخ الشعب الصيني وخصوصا الحديث الذي كان من أبرز وقائعه حرب الأفيون (1840- 1842) التي أجبر بها البريطانيون الصين على فتح أسواقها للتجارة الخارجية وقبول النشاطات التبشيرية والتنازل عن "هونغ كونغ"، كما كان أيضا للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتزع من الصين تنازلات مماثلة سنة 1899 باسم سياسة الباب المفتوح الى جانب ممارسة المعاهدات غير المتكافئة، وكذ الغزو الياباني لمنشوريا سنة 1931 واحتلاله للتراب الصيني سنة 1937 مع بقاء منظمة عصبة الأمم في موقف المتفرج عاجزة عن التحرك وحتى الحرب الكورية سنة 1950 اعتبرت الصين عدوانا غير مباشر ضدها. من هنا جاء تأكيدها الراسخ على مجموعة من

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

المبادئ تمسكت بها طيلة فترة بقائها خارج نظام الأمم المتحدة لتبدو كزعيمة للعالم الثالث إلى غاية 1971 (المطلب الأول) أين راحت تسجل تغييرا تدريجيا وبطيئا في مواقفها الخاصة بالسياسة الخارجية كتعبير عن نهج براغماتي متميز (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الموقف المبدئي التقليدي

لقد ارتكزت السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية عند تأسيسها على تأكيد مجموعة المبادئ التالية:

- احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- المساواة بين الدول.
- التعايش السلمي.

وقد تمت صياغة هذه المبادئ بالخصوص في المادة الخامسة من معاهدة الصداقة، التحالف والمساعدة المتبادلة الموقعة في 14/02/1950 بين جمهورية الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي وكذا في ديباجة المعاهدة الصينية الهندية حول التثبيت الموقعة في 29/04/1954⁴ وقد مثلت هذه المبادئ العمود الفقري للمذهب الصيني في مجال السياسة الخارجية لفترة طويلة عندما كانت خارج نظام الأمم المتحدة حيث كانت تعتبر المنظمات الدولية مجرد أدوات في يد الإمبريالية الغربية.

واستنادا لتلك المبادئ عارضت الصين التفسيرات الواسعة لبعض بنود ميثاق الأمم المتحدة لجأت إليها دول غربية لتبرير أعمال غير مشروعة تتعلق باستخدام القوة في العلاقات الدولية وطالبت بالنقد بالمفهوم الضيق لأحكام الميثاق كون استخدام القوة العسكرية ينطوي دوما على مخاطر كبيرة. فإلى جانب دول العالم الثالث بالخصوص عارضت بشدة محاولات توسيع مفهوم الدفاع الشرعي رافضة ما سمي بالدفاع الشرعي الاستباقي أو الوقائي⁵ التي أرادت التحجج به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العديد من المرات لتبرير أعمالهما العدوانية ولم تتردد الصين في كشف وانتقاد الإمبريالية الغربية ولاسيما الأمريكية التي تقوم في الغالب حسبها بالتستر وراء أهداف إنسانية في محاولة لإضفاء الشرعية عن أعمال عدوانية. وقد عبرت الصين عن موقفها الثابت المتمسك بالاعتصام على المفهوم الضيق للمادة 51 من الميثاق (المتعلق بالدفاع الشرعي) وترفض أي تعديل أو تأويل لها.

و في الواقع فإن تلك المبادئ التي أعلنت الصين تمسكها بهذا الصدد ما هي الا ترجمة لبعض القواعد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما نص المادة 02 _ فقرة 04 التي تحظر تماما استعمال

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

القوة فى العلاقات الدولية وحتى التهديد بها⁶ وان كان الميثاق قد أجاز استخدام القوة استثناء فى حالتين فقد قيد ذلك بقيود وإجراءات صارمة، وفى الحالة الأولى وهى استعمال القوة العسكرية من طرف مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من الميثاق (وفق المادتين 39 و42) فقد أحاط ذلك بجملة من الإجراءات والشروط الشكلية والموضوعية كمعايينة وتكييف حالة المساس بالسلم والأمن الدوليين وعدم معارضة أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بممارسته لحق لفيتو... أما فى الحالة الثانية فيتعلق الأمر بالمادة 51 الخاصة بالدفاع الشرعى فقد قيد اللجوء إليه بتوفر مجموعة من الشروط منها أن يكون ذلك كرد على عدوان مسلح حال ومباشر وأن يكون الرد متناسبا مع العدوان وأن يتم تبليغ مجلس الأمن فوراً بذلك كونه مسؤولاً عن حفظ الأمن والسلم الدوليين ليتخذ ما يراه مناسباً من الإجراءات، وإلى جانب ذلك أجازت الممارسة الدولية شرعية لجوء حركات التحرر الوطنية إلى حمل السلاح لمطالبة بحق الشعوب فى تقرير مصيرها المعلن عنه فى اللائحة 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة⁷.

وفى هذ السياق يذكر أن الصين الشعبية عبرت عن موقفها التضامنى مع الشعوب الأفروآسيوية بحضور وزيرها الأول "شوان لاي" مؤتمر باندونغ سنة 1955 وكان لها أن وقفت إلى جانب العديد من حركات التحرر فى آسيا و إفريقيا و زودتها بالسلاح والمساعدات المادية والتأييد السياسى (مثل فيتنام، انغولا، زيمبابوى، روديسيا سابقا الخ) ولعل أبرز موقف يجدر ذكره بهذا الخصوص هو أن الصين الشعبية كانت أول دولة أجنبية، خارج البلدان العربية، تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية إثر زيارة رئيسها أحمد الشقيرى إلى بكين سنة 1966 والتي توجت بفتح مكتب للمنظمة بالصين. هذه الأخيرة كان لها دور متميز فى المساهمة بتكوين وتدريب إطارات المنظمة وتقديم السلاح لهم سيما فى السنوات الأولى لقيام الثورة الفلسطينية وكعرفان لمساندة الصين قام الزعيم الراحل ياسر عرفات بزيارتها عام 1970⁸ وقد كان للصين أن اتخذت نفس الموقف الإيجابى تجاه حركات التحرر الوطنية العربية و فى مقدمتها الثورة التحريرية المسلحة فى الجزائر وحرصت مرارا على تأكيد موقفها المساند للموقف العربى فى الأمم المتحدة مثلما حصل سنة 1975 عندما صوتت لصالح اللائحة 3379 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتبرت الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية. كما أنها لم تقم علاقات على مستوى السفراء مع الكيان الإسرائيلى إلا بعد سنة 1991 فى سياق انتصار الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب الخليج وظهورها كقوة مهيمنة وتزعّمها لما سمي آنذاك بالنظام العالمى الجديد أحادى القطبية، وبشأنه اتخذت الصين موقف المتفرج إن لم يكن موقف المتساهل الباحث عن الدفاع عن مصالحه الاقتصادية و الاستراتيجية قبل أي اعتبار كترسيخ واضح لسياسة برغماتية اختارت الصين إتباعها بصفة انتقائية منذ عودة اندماجها فى نظام الأمم المتحدة سنة 1971.

المطلب الثاني: التوجه البراغماتي التدريجي للسياسة الصينية

بدأ موقف لصين الشعبية في مجال السياسة الخارجية خصوصا، يعف تحولا بشكل بطيء منذ عودتها إلى الأمم المتحدة واسترجاعها لمقعدها الدائم في مجلس الأمن وطرد تايوان منه سنة 1971⁹. وما كان ذلك ليتم دون رغبة الولايات المتحدة التي كانت أثناء فترة الحرب الباردة تبحث عن استغلال الخلافات السوفييتية الصينية بجلب الصين إلى جانبها وتم ذلك إثر زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون التاريخية إلى بكين (سنة 1970). بعودتها إلى نظام الأمم المتحدة تغيرت نظرة الصين السلبية تجاه المنظمات الدولية فراحت تندمج تدريجيا في مختلف أجهزتها ووكالاتها، وبعد رحيل الزعيم ماوتسي تونغ انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي (بدءا من سنة 1978) وارتكزت سياستها الخارجية على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية مقابل تراجع الجانب الإيديولوجي فقد تميزت بهذا الشأن إستراتيجيتها في التصويت بمجلس الأمن على عدم المواجهة مع الدول الغربية وظهرت بموقف "متساهل" نحوها حيث نجد خلال الفترة 1971_1982 من مجموع 198 لائحة صادرة عن مجلس الأمن تم منها اقرار 115 لائحة بالإجماع¹⁰ أي أن الصين صوتت بالإيجاب لصالح هذه الأخيرة وعندما ترى أن نص اللائحة لا يتوافق مع سياستها ويتعارض مع مصالحها تفضل الامتناع عن التصويت مكتفية غالبا في تصريحات مسؤوليها بالإشارة إلى مرجعية المبادئ التقليدية لسياستها الخارجية بشأن التعايش السلمي المعبر عنها منذ سنة 1950 والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول عدم الاعتداء واحترام السيادة ومن وراء ذلك ترمي إلى تدعيم مكانتها الدولية مع البحث عن التنازل بأقل ثمن.¹¹

ولقد كان للإملاءات والاعتبارات الداخلية المتعلقة بإدارة عصرنه وتنمية الاقتصاد وزن كبير في قيادة العلاقات الخارجية للصين مما جعلها تتفادى المجابهة مع القوى الغربية المتقدمة حفاضا على مصالحها الاقتصادية فركزت في علاقاتها معها على أولوية قضايا النمو الاقتصادي والتحديث التكنولوجي بحثا عن تدعيم مركزها الدولي كعضو دائم في مجلس الأمن وكقوة نووية (منذ 1964). وتأكيذا لطموحاتها في مجال السياسة الخارجية¹² توسع انضمامها إلى المنظمات الدولية فبعد أن كانت عضوا في 21 منظمة دولية سنة 1980 قفز هذا العدد إلى 51 منظمة سنة 1996¹³ وقد أخذ هذا المسعى أهمية بالغة بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية 2002 بعد استرجاعها لـ "هونغ كونغ" سنة 1997 وتحقيقها لمعدلات نمو قياسية فاقت ال 10%

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

فى عديد من السنوات وتصبح أول منافس لأكبر قوة اقتصادية عالمية، قادرة على تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية قبل نهاية العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، حسب تقديرات مختلف الهيئات الاقتصادية .

وقد أدى بها ذلك إلى الاندماج أكثر فى أنشطة العمل الجماعى المتعدد الأطراف (multilatéralisme) ومن أبرزها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التى عرفت مشاركة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وكذا اليابان وألمانيا، مقارنة بعزوفها عن المشاركة بقوات عسكرية إبان فترة الحرب الباردة¹⁴ وهو ما يعكس تحولاً واضحاً فى مواقف تلك الدول وفى مقدماتها الصين التى بدأ تغيير موقفها أكثر عمقاً، فنهاية الحرب الباردة سنة 1989 بسقوط جدار برلين تزامناً مع أحداث ساحة "تيان ان مان" فى بكين التى قمعت بعنف من طرف السلطات الصينية، ترتب عنها فرض عقوبات اقتصادية غربية عليها جعلها تبحث عن الخروج من عزلتها الدولية كما برز ذلك بوضوح فى موقفها خلال أزمة وحرب الخليج (1990_1991) أين امتنعت عن التصويت بشأن اللائحة 678 (نوفمبر 1990) التى سمحت وفوضت الدول باستعمال القوة العسكرية ضد العراق وتكرر نفس الموقف بمناسبة تدخل حلف الناتو (NATO) فى ليبيا على أساس اللائحة 1973 (2011)¹⁵ لمجلس الأمن ورغم التعبير عن موقفها المناوئ للتدخلات العسكرية واستعمال القوة فى العلاقات الدولية وتفضيلها للحلول السلمية للنزاعات إلا أنها لم تذهب الى حد ممارسة حق الفيتو وتجميد نصي اللائحيتين فى تلك القضيتين، بل إنها أبدت تعاونها فيما بعد مع الولايات المتحدة الأمريكية عند عرض هذه الأخيرة نصوص اللوائح المتعلقة بالإرهاب أمام مجلس الأمن مع أن علاقات البلدين شهدت توتراً شديداً خلال التدخل العسكرى لحلف الناتو فى الكوسوفو سنة 1999 بسبب قنبلة السفارة الصينية فى بلغراد عن طريق الخطأ لكن ذلك سرعان ما تبدد، فخلال اتخاذ مجلس الأمن لمجموعة من القرارات على إثر عمليات 11 سبتمبر 2001، أعطت للولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر للتدخل العسكرى فى أفغانستان باسم الدفاع الشرعى ومحاربة الإرهاب¹⁶، أبدت الصين تضامنها الكامل مع أمريكا منتبهة الفرصة لإدراج منظمة الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية (MITO) ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وهى منظمة انفصالية تطالب بالاستقلال، تنشط فى مقاطعة "كسين جيانغ" Xinjiang¹⁷ "وتدافع عن أقلية "الويغور" المسلمة التى تتعرض إلى الاضطهاد والإبادة من طرف السلطات الصينية حسب معاينة مختلف المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسانية.

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

وفي الواقع فموقف الصين بهذا الشأن جاء ترجمة للسياسة التي انتهجتها لمدة عقدين من الزمن عقب نهاية الحرب الباردة فخلال الفترة 1990_1999 مثلاً من مجموع 625 لائحة أقرها مجلس الأمن صوتت الصين لصالح 527 لائحة، أي ما يقارب 91%¹⁸.

وطيلة 20 سنة لم تستخدم حق الفيتو إلا مرتين سنة 1997 و 1999 في الحالة الأولى لتجمد نصا يخص غواتيمالا وفي الحالة الثانية لتعارض صدور لائحة لصالح مقدونيا بسبب إقامة البلدين علاقات دبلوماسية مع تايوان التي أصبحت الصين لا تتردد في التهديد باستعمال القوة لاستردادها إن اقتضى الأمر كما سنرى ذلك لاحقاً.

بينما لم تمارس الصين هذا الحق خلال تلك الفترة في مسائل جوهرية عندما اتجه مجلس الأمن تحت تأثير الولايات المتحدة إلى إعطاء تفسير واسع لأحكام الفصل السابع من الميثاق (خصوصاً المادة 39) معتبراً كثيراً من المواضيع على أنها مسائل تخص السلم والأمن الدوليين بينما هي من الاختصاص الداخلي للدول ولا يخول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن معالجتها مثلما ورد في اللائحتين 687 و 688 (1990) بشأن العراق أو في اللوائح المتضمنة إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة (رواند يوغسلافيا سابقاً ...) التي عارضتها أغلبية دول العالم الثالث التي كانت الصين تدعي زعامته ، بل إن أغلبية تلك الدول في الجمعية العامة رفضت في مرحلة أولى إقرار الميزانية المتعلقة بها .

و بإتباعها سياسة الامتناع و عدم المشاركة في التصويت بمجلس الأمن لتبدو في موقف المحايد ، تفادياً للمواجهة مع القوى الغربية فإن ذلك يجعل موقفها غامضاً و غير مفهوم¹⁹ و خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتصرفات تنتهك مبادئ الميثاق التي جعلت الصين من الدفاع عنها أحد ثوابت سياستها الخارجية لكن ردود فعلها تكون في الغالب شفاهية مكثفة بالتصريحات المنددة بالتدخلات العسكرية للقوى الغربية فدورها كان منتقداً و سلبياً²⁰ عند تبني و إقرار مجلس الأمن لمفهوم مسؤولية الحماية (R2P) سنة 2006 أو عند تطبيقه سنة 2011 بشأن أزمتي ليبيا (اللائحة 1973) و ساحل العاج (اللائحة 1975) و ما ترتب عن ذلك من انزلاقات و انحراف بالشرعية الدولية أثناء التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا فقد كان بإمكان الصين منع تمرير النصين المذكورين من خلال ممارستها لحق الفيتو ، و هو ما تداركته في الأزمة السورية أين لجأت إلى استعمال هذا الحق بشكل ملفت بين سنة 2011 و سنة 2017 مبدية موقفاً أكثر صرامة و تحولاً عميقاً في سياستها الخارجية حتى و أن ارتبط في البداية بمسألة معينة.

المبحث الثاني: الموقف غير المستبعد لاستخدام القوة

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

لقد جاء موقف الصين من الأزمة السورية ، باستعمالها حق الفيتو بمجلس الأمن بشكل قياسي و في ظرف وجيز (6 مرات بين 2011-2017) يحمل أكثر من دلالة ، فهذا الموقف بقدر ما يرفض استعمال القوة و تدويل المسألة السورية فهو ترجمة لموقف متميز و مغاير لما اتبعته الصين من ذي قبل ، حتى و ان تم ذلك بالتنسيق مع الموقف الروسي فزيادة على أنه يستخلص العبرة من تدخل حلف الناتو بالخصوص في ليبيا و ما ترتب عنه من خسائر للصين²¹ فقد بدا يحمل في طياته نزعة التحدي و المواجهة تجاه الغرب التي قد تصل إلى استخدام القوة .

بيد أنه ليس من الأكيد أن نرى في تغير موقف الصين بمجلس الأمن تحولا جذريا في سياستها الخارجية يقودها هي الأخرى إلى اللجوء إلى التدخلات العسكرية على غرار ما تقوم به الدول الغربية و روسيا ، في ظل صعودها المتنامي على مختلف الأصعدة و خصوصا العسكرية²² رغم إن ذلك من شأنه تحفيز النزعة التوسيعية و التدخلية إذ أنه من الأكيد أن كل قوة عسكرية يدخل ضمن أولى وظائفها و مهامها واجب التدخل ان طلب منها ذلك لحماية الوحدة الترابية للبلاد و مصالحه الحيوية²³، عديدة و متنوعة هي المسائل و المصالح التي تعتبرها السلطات الصينية كذلك و أبدت بشأنها سلوكيات و مواقف لا تدع مجالا للشك في استخدامها للقوة حيالها و لاسيما القضايا التي تعتبر من صميم اختصاصاتها الداخلية و تتعلق بسيادتها الوطنية رغم امتداداتها الدولية مثل قضية التيبب .

و بصيرورتها قوة اقتصادية عالمية ذات مصالح شاملة و تأثيرات أكيدة ، تحتم على الصين إن تنتقل من وضعية دفاعية إلى وضعية توصف بالهجومية أو الصدامية للتدخل أكثر في الشؤون الدولية و هو ما لا يتم بدون مخاطر في قيادة سياستها الخارجية و لجوئها المحتمل للوسائل العسكرية ف ي ظل افتقارها إلى عناصر السلطة الناعمة (Soft Power)²⁴

و عليه يمكن أن نميز بين نوعين من القضايا ، حتى و أن بدا أحيانا من الصعب الفصل بينهما ، أبدت الصين أنها لا تتردد في استعمال القوة بشأنها و هما النزاعات الإقليمية (المطلب الأول) و المسائل الجيوستراتيجية المترتبة بتوسعها الاقتصادي (المطلب الثاني)

المطلب الأول : النزاعات الإقليمية (الحدودية)

بالنظر لوجود حدود مشتركة للصين مع 14 دولة فإنه من غير المستبعد حدوث نزاعات مع دول الجوار ليطفو بعضها على السطح من فترة لأخرى و تتحول إلى مناوشات حدودية غير أنه ، و بالنظر إلى ووزنها العسكري فقد استطاعت الصين فرض حلولها و لو مؤقتا على جيرانها في آسيا الجنوبية ، و تمكنت من حسم بعض النزاعات لصالحها بصفة انفرادية ، رغم محاولات تدويلها مثلما حدث في موضوع بنائها للسدود على نهر الميكونغ متسببة في انخفاض مياهه في بلدان الجوار : تايلاندا و

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

اللاوس ، لكن أكثر المواضيع حساسية و إثارة لإمكانية تدخل عسكري محتمل ، أن اقتضت الأمور ، هما مسألة التبت و تايوان .

(1) التيبب موضوع يكتسي صفة مزدوجة دولية و داخلية ، فالدول الغربية بالخصوص تعتبره مسألة تصفية استعمار بينما بالنسبة للصين يعد مسألة داخلية تتعلق بالوحدة الترابية للبلاد و ترفض التفاوض بشأنه مع إي طرف أجنبي ، فلقد خضعت هذه المسألة إلى محاولات متعددة لتدويلها دون جدوى منذ 1959 مع لجوء الزعيم الروحي للإقليم "الدلاي لاما" إلى الهند و منذ ذلك الوقت دأبت المنظمات الدولية غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان على القيام بنشاطات حثيثة و متواصلة لصالح قضية التيبب و تستفيد من صدى إعلامي واسع عبر العالم ، و كان من نتائج ذلك منح جائزة نوبل للسلام للدلاي لاما سنة 1989 أما على مستوى الأمم المتحدة فقد أسفرت مساعي الدول الغربية اعتبار قضية التيبب مسألة تصفية استعمار بغرض وضع حد إلى الاحتلال الصينى ، عن صدور مجموعة من اللوائح الجمعية العامة نذكر منها اللائحة 1353 (1959)، و اللائحة 1732 (1961) و اللائحة 2079 (1965) و كلها تؤكد حق تقرير المصير للشعب التبتى ، دون أن يتبع ذلك بخطوات عملية تجسد هذا الحق ، بل بالعكس تدعم التواجد الصينى في الإقليم مع دمج سكانه أكثر في المجموعة الصينية²⁵ بينما في مجلس الأمن أين تتمتع الصين كعضو دائم، بحق الفيتو فمن غير الممكن أن نتصور أن يكون هذا الموضوع محل قرار يدعو إلى تغيير الأوضاع على ترابها.

(2)-تايوان: تعد المسألة التايوانية أكثر المسائل الإقليمية حساسية كونها تكتسي أبعادا وطنية ودولية وبشأنها لا تتردد الصين إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية عند الاقتضاء.

فالصين تعتبر تايوان جزءا من الأمة الصينية الواحدة، لا تعترف باستقلالها وترى فيها مقاطعة انفصالية متمردة يجب استعادتها وبسط السيادة الصينية عليها، لذلك فإن أية دولة تقيم علاقات مع تايوان دون موافقة الصين يمكن أن تتعرض لإجراءات مضادة صينية مثلما حدث ذلك سنة 1997 تجاه غواتيمالا ومقدونيا سنة 1999 أين قامت الصين باستخدام حق الفيتو بمجلس الأمن لتجميد نصي لائحتين يخصان هذين البلدين بسبب إقامتهما لعلاقات دبلوماسية مع تايوان

ومنذ استعادتها لهونغ كونغ من بريطانيا سنة 1997 كثفت الصين من مجهوداتها وممارسة ضغوطها الرامية إلى استرداد تايوان، لكن هذا المسعى يعرف مقاومة ومعارضة القوى الانفصالية بالجزيرة بتدعيم من الدول الغربية وبالخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي يزيد من مخاطر المواجهة بين الصين وأمريكا فقد عرفت العلاقات الأمريكية الصينية، بهذا الشأن، توترات متكررة كلما أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية مساندتها لسلطات تايوان، فعند تنظيم الانتخابات الرئاسية

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

الأولى عن طريق الاقتراع العام سنة 1996 بتايوان تدهورت الوضعية بشكل خطير ووصلت إلى حافة الانفجار عندما قام الجيش الصيني بإطلاق صواريخ من مضيق تايوان متسببا في إحداث حالة طوارئ قصوى لحاملة طائرات أمريكية وتحرك سريع للأسطول الأمريكي السابع بالمنطقة²⁶ وقد توارت تهديدات الصين باسترداد تايوان بكل الوسائل بشكل ملفت منذ أكثر من عقد من الزمن وغالبا ما تتزامن تصريحات المسؤولين الصينيين باستعراضات ومناورات عسكرية (بحرية، برية وجوية) كتعبير عن عزم بلدهم للقيام بذلك وقد تلعب المتغيرات الدولية دورا حاسما في مجرى النزاع ومن ذلك أنه غداة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا (يوم 24 /2/ 2022) خيم شبح الغزو الصيني على تايوان بشكل مقلق²⁷

وفي هذا السياق أكدت وزارة الدفاع الصينية، في تصريح لمكتب شؤون تايوان بمجلس الدولة الصيني، نشرته وكالة الأنباء الصينية يوم 24 /3/ 2022 أنه لا توجد قوة قادرة على منع توحيد الصين وتايوان²⁸

المطلب الثاني: المسائل ذات البعد الجيوستراتيجي والاقتصادي

ارتبط وجود هذه المسائل بصعود الصين على المستوى العالمي وتنامي قوتها العسكرية والاقتصادية وتوسيع دائرة مصالحها.

فقد عرفت الصين نموا استثنائيا غير مسبوق في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين إذ كانت مثلا نسبة الصادرات الصينية لا تمثل سوى 4.7% من مجموع الصادرات العالمية سنة 2000، لتقفز بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (سنة 2002) إلى 24.1% سنة 2013 وكما عرف نمو ناتجها القومي نسبة فاقت 10% في كثير من السنوات استطاعت أن تحافظ على نسب مئوية معتبرة في أوج أزمة كورونا، في وقت كانت اقتصادات الدول الغربية تسجل نسب مئوية سلبية. وكموشر على ديناميكية اقتصادها تضاعف الطلب الصيني على المواد الأولية والمعادن 10 مرات بين سنة 2000 وسنة 2010 مرتفعاً من 2,17 مليار دولار إلى 171 مليار دولار²⁹

كما أن الصين التي تحوز على أول جيش في العالم يقدر تعداده بأكثر من مليوني جندي، وتمتلك قوة نووية تقدر بأكثر من 200 رأس نووي تعرف زيادة كبيرة في اتفاقها العسكري حيث ازدادت ميزانية دفاعها بنسبة 6.8% سنة 2021 و 7.1% سنة 2022 لتبلغ 230 مليار دولار، وتمثل ثاني ميزانية دفاع في العالم بعد ميزانية الولايات المتحدة المقدرة ب 740 مليار دولار عن نفس السنة.

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

مما لا شك فيه أن الإنفاق العسكري يوجه دوماً، إلى جانب الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد، إلى حماية المصالح الحيوية لها. ومن المسائل التي تعتبرها الصين من المسائل الحيوية وأظهرت بوادر استخدام القوة بشأنها يمكن الإشارة إلى منطقة بحر الصين الجنوبي وحماية استثماراتها في إفريقيا.

1. بحر الصين الجنوبي:

يعد شريانا بحريا حيويا للتجارة العالمية وبوابة عبور تسعى الصين إلى التحكم فيه بكل الوسائل، مساحته الإجمالية تقدر بحوالي 30% من التجارة العالمية وبه مضيق "مالقا" الذي تجتازه 80% من واردات الصين من البترول، زيادة على الثروات المعدنية التي يزخر بها يحتوي على ثروة سمكية تقدر بـ 10% من الثروة السمكية العالمية، أهميته الإستراتيجية دفعت بالصين إلى محاولة التحكم فيه حيث شرعت منذ سنة 2014 في بناء ما سمي بحاجز الصين العظيم من خلال بناء 50 جزيرة اصطناعية تم تحويل بعضها إلى قواعد عسكرية³⁰ الشيء الذي أثار ردود فعل الدول المطلة على هذا البحر، بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، للمطالبة بضمان حرية الملاحة وحقوق المرور البريء بعض الدول وفي مقدمتها الفلبين حاولت حل النزاع عن طريق الاحتكام للقضاء الدولي دون جدوى كون الصين رفضت مثل هذا المسعى بحجة أن ملكية المنطقة تعود لها منذ قرون من الزمن، وبذلك تبقى هذه المنطقة مسرحاً لمناوشات بحرية متكررة وإن كانت محدودة بين القوتين البحريتين الأمريكية والصينية.

2. الإستثمارات الصينية في إفريقيا:

تعرف العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية توسعاً غير مسبوق حيث ارتفعت مثلاً واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الإفريقية من 7% إلى 39% بين سنة 2000 وسنة 2009، كما أن إفريقيا تعتبر سوقاً كبيراً للمنتجات الصينية إذ من المتوقع أن يرتفع عدد سكان هذه القارة في أفق 2050 إلى ما يقارب 2.5 مليار نسمة³¹ وتعتبر الصين أول شريك تجاري لها حيث تنشط بها أكثر من 10 آلاف شركة صينية.

ومنذ 2013 اتجهت الصين إلى إعطاء دفع جديد إلى شراكاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال ما سمي بمشروع "طريق الحرير" المتمثل في توسيع شبكة الاستثمارات ومما يشجع على ذلك أن الصين تقليدياً في علاقاتها الاقتصادية تغلب المصلحة المتبادلة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفصل السياسة عن الأعمال ولا يهتما التوجه السياسي للدول ولذلك أقامت علاقات اقتصادية متنوعة مع مختلف البلدان الإفريقية كإفريقيا الجنوبية، مصر، نيجيريا، السودان، وغيرها.....

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

لكن عدم الاستقرار الذي تعرفه بعض الدول الإفريقية .جعلها تهتم بالجانب الأمني و بالخصوص بعد سقوط القذافي في ليبيا و ما تبعه من أضرار تكبدتها الشركات الصينية التي اضطرت إلى ترحيل آلاف العمال الصينيين من هذا البلد فأعادت النظر في موقفها بمجلس الأمن تجاه التدخلات العسكرية بمناسبة الازمة السورية ، و في نفس الوقت قامت بخطوات عملية عسكرية ترمي إلى حماية مصالحها واستثماراتها في القارة الإفريقية كان من أهمها افتتاح أول قاعدة عسكرية خارج الحدود الصينية ، بجيبوتي في 2017/08/01³² مؤكدة بذلك توجهها جديدا في علاقاتها الخارجية و بالخصوص في علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول الإفريقية و على رأسها اثيوبيا ، حيث يعتبر هذا البلد من أبرز الشركاء الاقتصاديين الأفارقة للصين التي أقامت به أكثر من ألف مشروع استثماري بقيمة تفوق 14 مليار دولار³³ ، و ساعدته على تحقيق وتيرة نمو اقتصادي عالية خلال العشرة الماضية تجاوزت في العديد من السنوات ال 10% بالمقابل تستحوذ الصين على أكثر من 50% الديون الخارجية لأثيوبيا و لذلك عند اندلاع المواجهات العسكرية بين الحكومة القائمة و المعارضة المسلحة بإقليم "تيجراي" في نوفمبر 2020 ، و خشية لتوسع رقعة الاضطرابات التي تهدد مصالحها ، لم تتردد الصين في تدعيم النظام القائم و تزويده بمختلف المساعدات العسكرية خلافا لسياستها التقليدية المنادية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

خاتمة :

و بذلك تكون سياسة الصين الخارجية فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية ، قد أخذت مجرى لا يختلف جذريا عن سياسات بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، دون حدوث قطيعة فجائية في ممارستها ، فالموقف البراغماتي الذي ميزها بالمرونة ، في محاولة التوفيق بين مرجعية المبادئ و اعتبارات المصلحة ، قاد إلى تغير تدريجي اتسم بالغموض في كثير من الأحيان و عدم الفهم من الناحية السياسية و المعنوية حتى و إن تقاطع و توافق مع مواقف بقية أعضاء مجلس الأمن من الناحية القانونية فالامتناع عن التصويت بشأن لوائح مجلس الأمن المتعلقة باستخدام القوة الذي مارسه الصين بشكل ملفت لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة ، ساهم في تدعيم ما أطلق عليه الفقه في القانون الدولي ، تسمية " العرف المعدل" لأحد أهم بنود ميثاق الأمم المتحدة ، و هي المادة 27 التي تقضي بوجوب التصويت الايجابي للخمسة الدائمين لصدور لائحة في المواضيع الهامة³⁴.

لكن تلك القاعد عدلت بفعل الممارسة و أيدت صلاحية ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بقضية جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) سنة 1971³⁵.

الموقف الصينى من التدخلات العسكرية الأجنبية

و مع صعودها العالمى ، اقتصاديا و عسكريا ، و تنامي مصالحها المختلفة ، ظهرت بوادر لجوء الصين إلى استخدام القوة العسكرية الذي طالما نددت به و عارضته بشدة (كما في القضية السورية منذ 2011) و الشيء الذي يثير من جديد مسألة الشرعية الدولية و يطرح أكثر من أي وقت مضى ضرورة إصلاح مجلس الأمن و مراجعة الفصل السابع من الميثاق.

الهوامش:

¹ - التدخلات العسكرية التي تتم في إطار الأمم المتحدة و المرخص بها من طرف مجلس الأمن وفق الفصل السابع يفترض أن تكون شرعية ، أما التدخلات العسكرية الانفرادية (من جانب واحد) فتكون في الغالب خارجة عن الشرعية الدولية لصعوبة استيفائها لمعايير و شروط الاستثناء الثاني لاستخدام القوة الذي يبيحه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 51 المتعلقة بالدفاع الشرعي .
² - انتهت الحرب الباردة بسقوط جدار برلين سنة 1989 لكنها تعرف أشكالا جديدة ، في غياب الصراع الإيديولوجي في بداية القرن 21 بين روسيا و الصين من جهة و الدول الغربية من جهة أخرى و قد تصل إلى مواجهات عسكرية غير مباشرة و قد تصل إلى مواجهات عسكرية غير مباشرة بين حلف الناتو و روسيا من خلال التدخل العسكري لهذه الأخيرة في جورجيا سنة 2008 و في أوكرانيا سنة 2014 و سنة 2022.

³ - cf Godement François (sous la direction de) Chine –Union Européenne : entre méfiance et pragmatisme, IFRI , paris ,2001 ,103p.

⁴ - in la Documentation Française, notes et études documentaires n° 1912 du 26/08/1954 p3 voir aussi Lazar FOCSANEAU , les cinq principes de coexistence et le droit international , AFDI , 1956 , p 150.

⁵ - لقد كانت الولايات المتحدة و إسرائيل من أبرز الدول التي تحجبت بممارسة حق الدفاع الشرعي الوقائي لتبرير تدخلتهما العسكرية العدوانية ، هو ما أدانته بشدة محكمة العدل الدولية في عدة أحكام لها نذكر منها الحكم الصادر في قضية النشاطات العسكرية في نيكاراغوا سنة 1986.

⁶ - تنص م 2 الفقر 4 من الميثاق على : يتمتع أعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية ، عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة سواء ضد الوحدة الترابية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو بأية صفة أخرى لا تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة .

⁷ - صدرت اللائحة 1514 المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1960/12/14
⁸ - مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 57 ، 2011، ص40.

⁹ - تم ذلك يوم 1971/10/25 بتصويت 3/2 أعضاء الجمعية العامة (76 صوتا)

¹⁰ - Aurelie Martin Necker , la politique étrangère de la chine populaire aux Nations unies depuis 1989 , L'Harmattan ,2006 , p41.

¹¹ - idem

¹² - عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد ، الحقائق و الأوهام ، مجلة السياسة الدولية العدد 124 سنة 1996 ، ص 47.

¹³ - A . Martin Necker , op cit ,p31

¹⁴ - بعد نهاية الحرب الباردة اضطرت اليابان و ألمانيا إلى مراجعة دستورهما للسماح لقواتهما المسلحة بالمشاركة في نشاطات خارج حدودهما انظر بهذا الشأن أحمد سيد أحمد ، مجلس الأمن : فشل مزمن و إصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع ، 2010 ، ص250.

¹⁵ - يمكن الاطلاع بهذا الشأن على مقال : عنان عمار ، التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا (2011) ، من هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية : دراسة قانونية مجلة ادارة - العدد 48 ، 1- 2018 ، ص 17.

¹⁶ - و لاسيما اللانحلتان 1368 بتاريخ 2001/09/12 ، و 1373 الصادرة يوم 2001/09/28.

الموقف الصيني من التدخلات العسكرية الأجنبية

¹⁷ - A. ,M , Nicker opcit p58.

¹⁸ - A.M Necker , opcit p42

¹⁹ - Florian couveinhes Matsumato , la critique des principales orientations du conseil de sécurité par la RPC . Eléments pour une évaluation des effets de la fin de l'hégémonie occidentale sur le droit de la paix et de la sécurité internationales , RGDIP , 2013 , p237

²⁰ - idem

²¹ - تكبدت الصين خسائر اقتصادية كبرى جراء تدخل الناتو في ليبيا قدرت بملايير الدولارات (حجم المبادلات الصينية مع ليبيا بلغ 6.6 مليار دولار سنة 2010) إلى جانب ترحيل 36 ألف عامل صيني كانوا يشتغلون في مشاريع البنية التحتية بليبيا .

²² - تمتلك الصين أول جيش في العالم بتعداد يفوق 2 مليون جندي و تحوز على ثاني ميزانية عسكرية في العالم ب 230 مليار دولار (لسنة 2022) بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تتوفر على ميزانية تقدر ب 740 مليار دولار عن نفس السنة

²³ - Adam Robert , pourquoi et comment intervenir , in justifier la guerre , Gilles Andreani , Pierre Hassner (dir) , 2ème édition , les presses de sciences po , Paris, 2013 , p51 et suivantes

²⁴ - مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، مترعمة العالم الغربي ، تفتقر الصين إلى أغلب عناصر التأثير أو ما يسمى ب " sonft power" من مختلف وسائل الإعلام و الاتصال و الثقافة (سنيما ، مسلسلات تلفزيونية الخ.....) و نمط الاستهلاك (لباس ، تغذية ، الخ) أو ما يطلق عليه إجمالاً وسائل بث مظاهر نمط المعيشة الأمريكي " American way of life" و هي وسائل تلعب دوراً لا يقل أهمية عن القوة العسكرية في نشر القيم التي ترغب أمريكا نشرها في العالم دعماً لخدمة مصالحها .

²⁵ cf , marc Botenga , la chine au centre de la stratégie militaire américaine ,http :
///www.max.be/fr/content/la chine-au centre – de –la stratégie –militaire –américaine

²⁶ -Jean philippe Beja, la politique étrangère de la chine depuis Tian Aneman ou comment rivaliser avec les Etats unis , revue Esplit , n°280 décembre 2001 ,p86.

²⁷ - كثيرة هي الجرائد العالمية التي اثار هذا الموضوع ، يمكن الرجوع على سبيل المثال بهذا الخصوص إلى يومية الفيغارو -le figaro- ليوم 2022/03/08.

²⁸ - <https://www.elbalad.news/5214149>

²⁹ - مركز بحوث الوحدة :

<http://www.caus.org.Lb/ar/L>

³⁰ - Aljazeera centre for studies , studies aljazeera .net/en/mode/4053.

³¹ - Quelle stratégie pour la chine en Afrique , Forbes . Fr/finance/ quelle stratégie , du 08/11/2021.

³² - aljazeera .net/news/international, le 01/08/2017

³³ - أحمد عسكر ، هل تتدخل الصين في الحرب الإثيوبية ، مركز الإلهام للدراسات السياسية و الإستراتيجية :

Acps,ahram.org.eg/news/17345.acps.

³⁴ - Paul Tavernier , article 27 , I, la charte des Nations Unies , commentaire article par article sous la direction de J-plot et A .Pellet ,ed Economica 1991 ,p505

³⁵ - Avis consultatif de la CIJ du 21/09/1971 in Recueil CIJ 1971 , p22.